



في الفقه الإسلامي هناك باب
(التعارض والتراجيح) الذي طُرح منذ
الصدر الإسلامي الأول، وهناك (فقه
الأولويات) الذي انبثق عنه مؤخراً،
وهذا الباب مهم جداً عندما

تتعارض وتتزاحم الاختيارات أمام
 الإنسان في قضايا تكون حساسة جداً
 أحياناً، بل وخطيرة جداً، وتتعلق بحياة
 الناس ومصائرهم، كما حصل مثلاً في
 القرارات الطبية المتعلقة بجائحة
 كورونا.

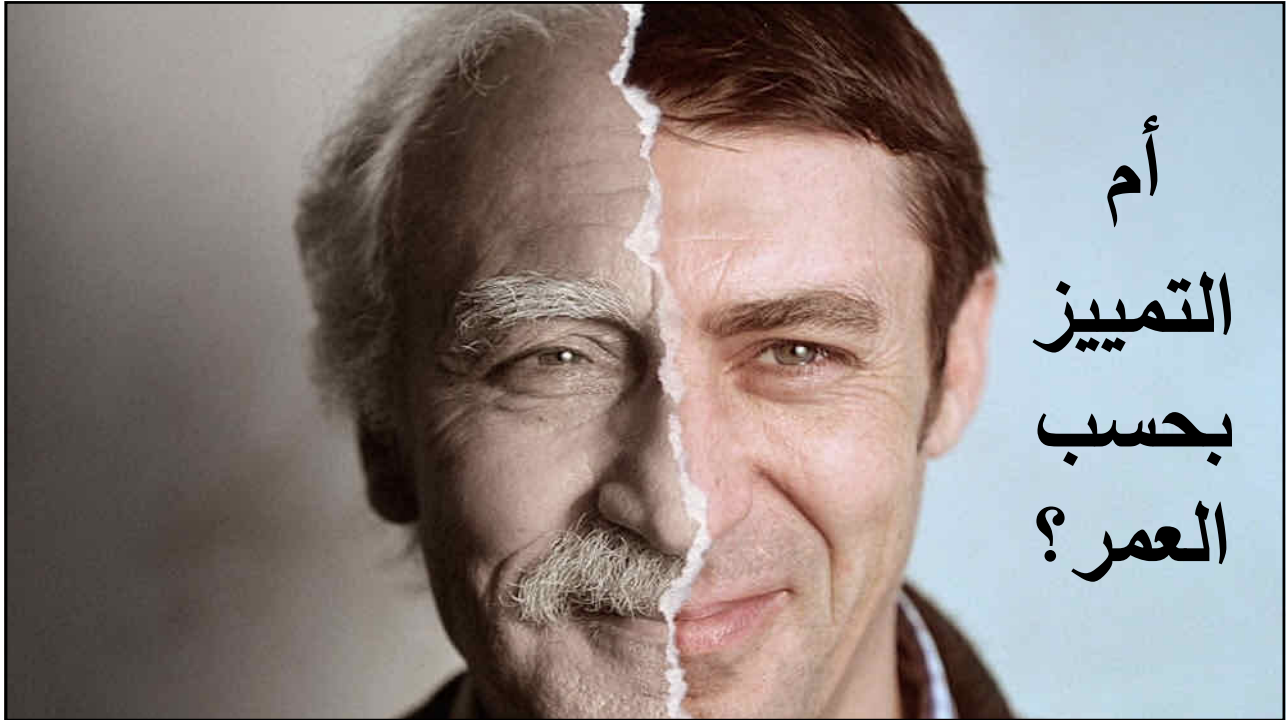
في الإطار النظري الدرسي كان يُضرب
 مثل التزاحم بين إقامة الصلاة وبين
 تطهير موضع متنجس من المسجد، أو
 بين أن تأخذ حَقك من المدين المتهرب
 وبين الاستمرار في الصلاة الواجبة.

وقد لا تبدو بعض الأمثلة بتلك الأهمية
أو حتى الحساسية أحياناً، بينما لو
قارناها بما جرى في بعض الدول عندما
كاد أن ينهار النظام الصحي فيها مع
شدة الجائحة في الأشهر الأولى

فسيكون الأمر فعلاً ذا أهمية قصوى
وبدرجة كبيرة من الحساسية.



هل الأولوية في تقديم العلاج السريري
وحجز جهاز التنفس الصناعي بحسب
الأسبقية في المراجعة؟





90-year-old woman dies of coronavirus after refusing to use ventilator: Save it for younger patients

A 90-year-old woman died because of the novel coronavirus, as she refused to use the ventilator and asked her doctors to save it for younger patients.



India Today Web Desk
New Delhi
April 2, 2020 UPDATED: April 2, 2020 13:01 IST



ما فعلته السيد الكبيرة في السن في بلجيكا حين تخلت عن حقها في السرير لعلاجها من كورونا لشاب مريض بنفس المرض، فتوفيت بعد ذلك، هل يعتبر تصرفاً مشروعاً وممدوحاً؟ أم إلقاء للنفس في التهلكة؟

ومثل قضية الجائحة هناك قضايا أخرى
عديدة ذات بعد سياسي أو رسالي أو
اقتصادي يمس أمن بلد أو مجتمع أو
مذهب وغير ذلك.



الشيخ الدكتور
حيدر حب الله
- في الوسط
- الشيعي -



قام بتخصيص
فصل من كتابه
(فقه المصلحة)
لمعالجة موضوع
فقه الأولويات
وقانون التزاحم.



الدكتور الشيخ
يوسف القرضاوي
في كتاب حمل
عنوان: (في فقه
الأولويات).

المصطلح جديد، ولكن أصل البحث ليس بجديد، وكان يُطرح أحياناً بعنوان (فقه مراتب الأعمال)، وعند الشيعة بعنوان (التزاحم وتقديم الأهم على المهم)، على أنّ ما بات يُكتب تحت

عنوان (فقه الأولويات) صار ذا مدى أوسع ويشمل بحوثاً وأبواباً أكثر، ويهتم بتقديم المصاديق التي تهم العاملين في الساحة الإسلامية والدعاة والمبليّغين، في البُعد الأخلاقي والعملي، ولا يكتفي بالتنظير والبحث المجرد.

لذا طالب بعض الفقهاء والمفكرين في
العصر الحديث بضرورة أن تتبنى
المؤسسة الدينية فقه الأولويات،
وتبرمج أهدافها وخطواتها تبعاً لذلك.

من أبرز الأمثلة على ذلك، الخطاب
الديني، فإنه إذا ركّز على قضايا أقل
أهميّة واستغرق فيها، فإن الساحة
ستخسر الكثير نتيجة هذا الانشغال،
وسيتّم استنزاف موارد مالية وبشرية

وطاقات ووقت وتفكير هي بحاجة إليها، كما سيولد نتيجة ذلك جمهورٌ ضعيف أو هزيل في وعيه الديني... ومن المفترض بفقهِ الأولويات أن يقدم رؤية في هذا الإطار ويعالج المسألة.

وهناك أمثلة عملية وبسيطة من حياة الناس أيضاً، من بينها ما يقوم به البعض بادّعاء المرض - كذباً - والحصول على إجازة مرضية مع استمرارية الراتب، والغرض من ذلك هو

أداء العمرة أو زيارة المراقد، فهنا تم ارتكاب المحرم أو أكثر من محرم لأجل عمل مستحب... فقه الأولويات يقدم أيضاً رؤية في مثل هذه المسألة.



الشيخ المطهري
اعتبر أن السلوك
السابق يكشف عن
عجز العقل الديني
لدى عامة الناس

عن فهم الأولويات وفقاً لمنظومة
التشريع الديني، وهكذا فكم من
مستحب أضحى أكثر أهمية من
الواجب، وكم من مكروه صار التشديد
عليه أبلغ من التشديد على الحرام!

واعتبر أن الفقيه إن لم يكن عارفاً
بزمانه قد يتجاهل كُبريات الهموم
والمشاكل واقفاً عند صغرياتها، معظماً
لها أحياناً، مما يؤكد وجود خلل لديه
في إطار فقه الأولويات.



إحياء علوم الدين

للشيخ الإمام أبي حامد الغزالي

ترجمته: الشيخ أسعد الصاغري

الشيخ حامد الغزالي (ت505هـ) في كتابه (إحياء علوم الدين) تحدث عن مثل هذه الحالة عند بعض الجماعات المتدينة،

قال:

**(فمنهم فرقة أهملوا الفرائض واشتغلوا
بالفضائل والنوافل، وربما تعمقوا في
الفضائل حتى خرجوا إلى العدوان والسرف،
كالذي تغلب عليه الوسوسة في الوضوء
فيبالغ فيه... وربما أكل الحرام المحض!).**

هنا تبرز أهمية أن يمتلك الإنسان
(عقلية الأولويات) لإدارة الأمور، وهي
تأتي من خلال أمور:



دراسة
النصوص، مع
فهم مستويات
الأحكام
المنبثقة عنها
ودرجاتها.

نجد في بعض الروايات ما يؤكد فكرة
التراتبية في مستويات الأحكام
و درجاتها، ومن ذلك ما روي عن
زرارة عن أبي جعفر الباقر (ع) قال:

(لا تعاد الصلاة إلا من خمسة:
الطهور، والوقت، والقبلة، والركوع،
والسجود. ثم قال [عليه السلام]:
القراءة سنة، والتشهد سنة، والتكبير
سنة، ولا ينقض السنة الفريضة).

فالفريضة أعلى مستوى من السنة،
ومعنى الفريضة هنا ما فرض في
القرآن، ومعنى السنة ما سنّه النبي
ولم يُذكر في القرآن. في الصلاة يعتبر
الظهور - أي أن تكون على وضوء -

فريضة مذكورة في القرآن، وكذلك
الوقت والقبلة والركوع والسجود، كلها
مذكورة في وصف الصلاة. أما قراءة
الحمد والسورة فهي سنّة نبوية، النبي
(ص) هو الذي سنّها، أو جاءت على
لسانه، ولا يوجد في القرآن أن نقرأ

الحمد وسورة في الصلاة، ولذا فهي
تأتي في مرتبة أدنى من الفرائض.
وكذلك الأمر بالنسبة إلى التشهد،
والتكبير. ومن هنا لو أنك أتيت
بالفرائض ولم تأت بسنة سهواً أو
نسياناً لم تبطل الصلاة.

هذا مثال فقهي في سلم
الأولويات في الأحكام.
مثال فقهي آخر: عن زرارة قال:

(قلت لأبي جعفر عليه السلام:
الرجل يُقَلِّمُ أظفاره ويجز شاربِه،
ويأخذ من شعر لحيته ورأسه هل
ينقض ذلك وضوءه؟)

وجاء الجواب على قسمين،
الأول، بتقديم قاعدة عامة يستفيد
منها في موارد أخرى:

(قال: يا زرارة، كل هذا سنّة،
والوضوء فريضة، وليس شئ
من السنة ينقض الفريضة).

هذه هي القاعدة، كل شيء مفروض
في القرآن يأتي كأولوية، ويكون أقوى
مرتبة مما ليس في القرآن من الأمور
التي جاءت السنة بأحكامها. ثم أضاف
الإمام أن المسألة على عكس
التساؤل:

(وإن ذلك ليزيده تطهيراً).

مثال أخلاقي: الحسن الصيقل يسأل
الإمام الصادق عمّا بلغه عن أبيه
الإمام الباقر (ع) من إجابة حول
مسألتين قرآنيتين، من حيث مدى
صحة المضمون ومدى صحة النقل،

**قال: (قلت لأبي عبد الله (ع): إنا
 قد روينا عن أبي جعفر (ع) في
 قول يوسف (ع) [أَيُّهَا الْعَيْرُ
 إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ] فقال: والله ما
 سرقوا وما كذب، وقال إبراهيم:**

**[بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ
 إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ]. فقال: والله
 ما فعلوا، وما كذب.)**

فهل هذا المضمون مقبول؟ وهل
الرواية عن الباقر سليمة؟ جاء جواب
الإمام جعفر الصادق (ع) كالتالي:

(ما عندكم فيها يا صيقل؟ قلت: ما
عندنا فيها إلا التسليم، قال، فقال إن
الله أحب اثنين، وأبغض اثنين: أحب
الخطر) مشي الخيلاء والتكبر والاعتزاز
بالقوة (فيما بين الصفيين)

أمام العدو المحارب كما أثنى النبي
 (ص) على مشية أبو دجانه الأنصاري
 يوم أحد حين جعل يتبختر بين الصفين
 فقال (ص): [إنها لمشية يبغضها الله
 إلا في مثل هذا الموطن] (وأحب الكذب
 في الإصلاح. وأبغض الخطر في

الطرقات، وأبغض الكذب في غير
 الإصلاح. إن إبراهيم (ع) إنما قال [بَلْ
 فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا] إرادة الإصلاح،
 ودلالة على أنهم لا يفعلون، وقال
 يوسف (ع) ((أي [أَيُّهَا الْعَيْرُ إِنَّكُمْ
 لَسَارِقُونَ] (إرادة الإصلاح).

هنا تترتب الأولويات، توهين عزائم
العدو بمشية التبخر، وهي صفة
أخلاقية سلوكية مبغوضة وملازمة
للتكبر أو العجب، وكذلك الإصلاح بين
المتخاصمين، أو إصلاح المجتمع من

خلال ذكر افتراض غير حقيقي من
أجل فتح العيون على الحقيقة
الصادمة، وذلك عن طريق الكذب.

وفي القرآن الكريم إشارة واضحة إلى
موضوع التراتبية وأهمية وضع سلم
للأولويات بحيث يتم من خلال ذلك
المفاضلة بين الأمور حيث قال تعالى:

(أَجْعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ
الْحَرَامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ
وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَوُونَ عِنْدَ
اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ)
[التوبة: 19]

وقد روى عدة من المفسرين - كما في
تفسير الطبري وغيره - أن الآية تخص
المفاضلة بين طلحة بن شيبه وبنيه
مفتاح الكعبة، والعباس عم النبي وبنيه
شئون السقاية، وعلي بن أبي طالب
في تاريخه الإيمان والجهادي.



حيث أن الزمان والمكان يفرضان
تحوّلات في الأولويات، ومن الخطأ
الفادح أن نتصور أن أولويات القرون
الهجرية الأولى هي كلها بالضرورة
أولويات لجميع العصور.

كانت من أولويات النبي (ص) في
مجتمع المدينة والصراع القائم مع
اليهود فكرياً وميدانياً واقتصادياً
واجتماعياً، والخوف من ذوبان هوية
المجتمع المسلم الفتّي في المجتمع
اليهودي العتيق لاسيما مع ظهور

بعض بوادر ذلك في مسألة القبلة
 وغيرها، أن يحافظ النبي بمجموعة من
 القرارات على هذا المجتمع الفتي
 وهويته، ومن هنا لما سئل أمير
 المؤمنين (ع) عن قول الرسول (ص):

(غيروا الشيب ولا تشبهوا باليهود)
 قال: (إنما قال (ص) ذلك والدين قل،
 فأما الآن وقد اتسع نطاقه) بكثرة
 أتباعه والامتداد الجغرافي (وضرب
 بجرانه) بتمكّنه (فامروء وما اختار).

النقطة الأخرى التي يجب الالتفات إليها أن التلاعب بسلم الأولويات قد يؤدي إلى نتائج خطيرة جداً على مستوى فهم الدين وتطبيقه... وما يعاني منه المسلمون اليوم - في جانب ملحوظ منه - إنما يعود لذلك.

فعندما نراجع آيات السور المكية الأولى نجدها تذكر - بالإضافة إلى الصلاة والإيمان بالله وبالآخرة - عناوين مكررة تقريباً من الآثام والجرائم التي يرتكبها الإنسان، ويهدد الله بالعقاب عليها في الآخرة أشد العقاب.. فما هي؟

في ذلك الوقت، كانت أنواع
المعاصي تُرتكب في مكة، الزنا
وأخواتها من الفواحش، شرب
الخمير، المعازف والغناء، القمار...
ومع هذا نجد أن الآيات لا تتعرض

للحديث عنها، بل هي تركّز على
المعاصي المتعلّقة بحقوق اليتامى
والمساكين والعييد والغش التجاري، مع
رَبْط ذلك بالكفر بالآخرة.

ثم إننا لو رجعنا إلى الترتيب الزمني
لنزول الآيات المتعلقة بالقمار والزنا
وشرب الخمر ومخالفات الستر الشرعي
للمرأة، لوجدناها قد نزلت في العهد
المدني.

لماذا؟ ما هي الرسالة التي تريد هذه
الآيات أن توصلها إلينا؟ ألا يحتاج
الأمر إلى وقفة تفكر حول نظرتنا
للمعاصي ولو على مستوى الاحتمال؟

اليوم لو تَطَلَّب من أيِّ متديِّن أن
يَضْرِب لك أمثلة على المعاصي وبشكل
عفوي، فسيجيبك فوراً: الزنا، شرب
الخمير، الغناء، القمار... ولعله نادراً ما
يتبادر إلى الذهن مثال أكل حقوق

الناس، والغش التجاري، والظلم
الاجتماعي، والعدوان على الضعفاء،
وعدم مساعدة المساكين.

أنا لا أريد هنا أن أهوّن من درجة
المعاصي من قبيل الزنا وشرب الخمر
والغناء المحرم والقمار وأمثال ذلك، ولا
أدعو إلى التساهل في الاستجابة إلى
الأوامر والنواهي الإلهية.. فالمعصية

معصية، والحرام حرام.. والعقوبة
الشديدة مُستحقة.

ولكن أريد أن أقول أن في تربيتنا
الدينية والأخلاقية والشرعية -
كمسلمين عموماً - تركيزاً على أمور،
في مقابل التهاون والتراخي في أمور
أخرى يبدو أنها أكثر أهمية عند الله،

وأعظم، وأخطر، أو بنفس المستوى
على الأقل. واليوم، فإن الخطاب الديني
الأخلاقي والشرعي عند المسلمين على
اختلاف طوائفهم، وفي عمومه، لا
يركز على هذا الأخطر والأعظم.

للأسف هناك شواهد عديدة على أنّ
شريحة يُعتدُّ بها من المتديّنين من
تأتيهم فرصة متعلّقة بفساد مالي، أو
يُطرح عليهم افتراض أن تأتيهم مثل
هذه الفرصة، فلا يتحرّجون، سواء

أكان بصورة رشوة، أو المساهمة في
غسيل أموال تجار المخدرات والأسلحة،
أو التعدي على خزينة المال العام، وما
إلى ذلك... ويجدون ألف تبرير وتبرير
للإباحة كعنوان مجهولية المالك، أو
حالنا حال غيرنا... إلخ.

ومثلهم متديّنون من أهل الصلاة
والصيام والصفوف الأولى في
الجماعات من إذا تعلّق الأمر بحقوق
الناس تهاونوا.. يأكلون حقوق الناس
في الصفقات التجارية، وتنفيذ

المشاريع والمقاولات، وفي الموارد،
وغير ذلك.

نفس هذه الشرائح لو عُرض على أصحابها أن يستمعوا إلى الغناء، أو أن يرتكبوا الزنا، أو أن يشتركوا في لعبة فيها شبهة قمارية، أو أن يأكلوا من طعامٍ ما مشكوك التذكية، فإنك

تجدهم في قمة التقوى، ويدخلون في أدق التفاصيل للاطمئنان إلى تجنب الحرام.. وهذا ممتاز، ولكنه غير كاف، ولا تكتمل به فقط هوية الإنسان المتدين.

وقد ظهرت بوادر من هذه الحالة على عهد النبي في المدينة المنورة، حيث كان البعض يحرص على مسائل صغيرة لربما هي من موروثات العادات والتقاليد، بينما قد يتهاون في مسائل

يعتبرها الإسلام جوهرية وتأسيسية في شخصية الإنسان المؤمن، وهي التي ينبغي العناية بها في المقام الأول،
قال تعالى:

(يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيْتُ
 لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا
 الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ اتَّقَى
 وَأَتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ
 تُفْلِحُونَ) [البقرة: 189].

وفي مورد آخر لما كثر الجدل
 والخصام بين الناس بعد تحويل القبلة
 من المسجد الأقصى إلى المسجد
 الحرام نبههم الله تعالى أن هذه
 المسألة ليست أولوية لكم لتعيشوا كل
 هذا الصراع الفكري والنفسي فيما بينكم

ومع اليهود، وأن الاستغراق في مسألة
 شرعية صغيرة لن يحقق التقوى التي
 هي غاية التشريعات:

(لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ
 الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ
 بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ
 وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي
 الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ
 السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ

وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُؤْفُونَ
بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي
الْبُؤْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ
الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ
[البقرة: 177].

والخلاصة أن العناية بمسألة الأولويات
الفقهية تتوافق مع غايات التشريع
وتساعد على تحقيق النموذج الأفضل
للشخصية المتدينة،

لا سيما بلحاظ تخفيف حدة التضاد
الموجودة أحياناً بين الحكم الشرعي
من جهة والأخلاقي من جهة أخرى.

فقه الأولويات

شكراً لحسن
المتابعة

